الإتحاد الجمعوي للشاوية
إقليم سطات

بيان تظلمي : بالقانون .. من أجل سمو القانون!

إن المكونات المدنية لتشبيك الاتحاد الجمعوي للشاوية، و عند إجتماعها الطارئ المنعقد يومه السبت 16 أبريل 2022. إذ تنطلق من مرجعية العض بالنواجذ على أحكام المواطنة الدستورية، و من التشبث المكين بسمو القاعدة القانونية و تجردها، و كذا من الإعتصام بحبل المساواة الدستورية عند عمق الإمتثال لأحكامه الناهية. فَذلك حتى نرفع التظلم الاحتجاجي القانوني إلى السيدة وزيرة الإقتصاد و المالية بما أن المديرية العامة للضرائب مكلفة بتنفيذ السياسة الجبائية حسب توجيهات وزيرة وزارة الاقتصاد و المالية. ذلك بأن فرعها المحلي بمدينة سطات المغدورة، قد إختار برعونة بدائية لا مسؤولة أن يستهدف مكونات الإتحاد الجمعوي للشاوية. من خلال شطط تدليسي ظلامي، يتأسس على فذلكات النبش و الهبش في معاملات جمعية مدنية نشيطة بالمجال القروي. حتى طالبتها المديرية المحلية للضرائب -خارج الضوابط القانونية- بوثائق فريدة تخص فصلا ضريبيا يعود لسنة قبل تسجيلها الموثق سنة 2018.

ثم عن سبق إصرار و تعمد، قد إهتدت قباضة المديرية المحلية للضرائب إلى استعمال آلية تلفيق إنذارات ضريبية إنتقامية متسارعة ضد رئيس جمعية الإختيار الحداثي الشعبي (إحدى الجمعيات المشكلة لنفس التشبيك المدني). حيث تم تسريع وتيرة الشطط الإداري إلى أن بلغت ذروة التهديد بالحبس و التشريد و حجز الأمتعة و الفراش و الملابس و الأدوات المنزلية، رغم توفره على إشهاد إداري يثبت حالة مداخيله المادية من ذات المديرية نفسها تحت عدد: 2021/38742، بتاريخ 2021/10/29.

لتتراءى بعيدها للعيان مسببات الترهيب الضريبي الجاهلي، و التي ليست عدا خطة سفيهة لتصفية حسابات تستهدف مكونات التشبيك الجمعوي. حيث في إطار المواكبة و التقييم، قد أماط الاتحاد الجمعوي للشاوية اللثام عن تخاذل مسؤولي المديرية المحلية للضرائب في تنفيذ المتابعة الضريبية السليمة للحركية المالية السائلة بين شعاب الحسابات البنكية بأزيد من خمسين مليار من أموال ودادية بدر السكنية كأفسد مثال بمدينة سطات. هذه الودادية-الفضيحة التي ليست عدا شجرة حزبية خبيثة كانت تخفي أدغال "السيبة الضرائبية" المسكوت عنها. مما يفضح شبهات تواجد محميات المديرية المحلية للضرائب و كارتيلاتها المعفاة من عمومية المراقبة و المواكبة و المساءلة، و كذا من الإنذار الضريبي، رغم بشاعة تمظهرات الإثراء الفاحش السريع و رغم شيوع ملايير حسابات البذخ الظاهر دون أي سبب مشروع.

و ذا إن دل على عُطْبٍ ما، فإنما يبرهن على شبهات الميوعة الوظيفية داخل سراديب المديرية المحلية للضرائب بمدينة سطات، و التي أدت إلى طمس معالم الواجب استخلاصه من الملايير المهدورة المستوجبة على كومبرادورا العقار السياسي، بشكل قد حرم الخزينة العامة و كذا ميزانية المجلس الجماعي لمدينة سطات من مبالغ مالية طائلة، كانت ستكون موردا تنمويا إضافيا.

و عليه تتوجه جمعيات المجتمع المدني المشكلة للإتحاد الجمعوي للشاوية بهذا التظلم القانوني إلى السيد عامل إقليم سطات بصفته ممثل السلطة المركزية، من أجل إحقاق الإنصاف القانوني عبر البحث و التقصي في المعطيات الجمعوية المرصودة و كذا المستندات الموثقة التي تؤكد شبهات تورط المديرية المحلية للضرائب بمدينة سطات في توفير ملاذ ضريبي لدهاقنة العقار السياسي، و في استهداف مكونات المجتمع المدني بأسلوب إنتقامي خارج المقتضيات القانونية المؤطرة لجبايات العقار المهدورة.